



**قرار هيئة السوق المالية عدد 38 المؤرّخ في 20 أوت 2015
في إلزام بالقيام بعرض عمومي للسحب بهدف اقتناة أسهم في رأس مال شركة
"سيفاكس آرلاينز"**

إنّ رئيس هيئة السوق المالية،

بعد الإطلاع على القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرّخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وخاصة الفصول 3 و 21 و 23 و 24 و 30 و 52 منه،

وعلى مجلة الشركات التجارية وخاصة الفصلين 275 و 388 منها،

وعلى الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس وخاصة الفصل 175 منه،

وعلى ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وخاصة الفصول 4 و 5 و 42 و 44 مكرر و 86 منه،

وعلى تقرير ختم البحث المعد من قبل مصالح هيئة السوق المالية بتاريخ 9 جويلية 2015، والمتعلق بشركة "سيفاكس آرلاينز" SYPHAX Airlines، والذي تبيّن من خلاله أن الشركة لم تحترم واجبات الاعلام المحمولة عليها إذ قامت خاصة بنشر معلومات مالية بعنوان سنة 2013 للعموم لا تعكس الوضعية الحقيقية للشركة، حيث أن القوائم المالية لسنة 2013 المنصوصة للعموم كانت غير صادقة ومضللة تضمنت أرقاما مغلوطة حول رقم المعاملات والأعباء والمديونية والأموال الذاتية، إلى جانب عدم احترام الشركة لالتزاماتها تجاه المساهمين والواردة صلب نشرة الاصدار والادراج المؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية في 17 أفريل 2013 تحت عدد 0823-13.

وعلى مكتوب مراقبى حسابات الشركة الوارد على هيئة السوق المالية بتاريخ 31 جويلية 2015 والذي جاء فيه خاصة تدهور الوضعية المالية للشركة ومواجهتها لعدة مخاطر ذات علاقة بقدرتها على مواصلة نشاطها والوفاء بتعهداتها مما يستوجب حسب مراقبى الحسابات رفع تقرير إلى لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية.

وحيث أن الشركة لم تقم بنشر قوائمها المالية المختومة في 31 ديسمبر 2014 ولم تعقد جلستها العامة العادية في الآجال القانونية كما أنها لم تنشر مؤشراتها للثلاثية الرابعة لسنة 2014 والثلاثيتين الأولى والثانية لسنة 2015، مما يقوم حجة على عدم وفاء الشركة المعنية بالالتزامات المحمولة عليها قانونا بموجب القوانين والترتيب المنظمة لشركات المساهمة العامة ويعدّ مساسا بمبدأ الشفافية وبمبدأ المساواة بين المدخرين في الحصول على المعلومات مع ما لذلك من تأثير سلبي على مصالح المدخرين في رأس مال الشركة،

وحيث نظرا لما آلت إليه الوضعية المالية للشركة والمخاطر المرتبطة باستمرار نشاطها وما لكل ذلك من انعكاسات محتملة على الشركة طبقا لمقتضيات القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أفريل 1995 المتعلقة بإيقاف المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية كما تم تنصيجه بالنصوص اللاحقة،

وحيث يتبين من خلال توزيع رأس مال شركة "سيفاكس آرلاينز" إلى حد هذا التاريخ أن السيد محمد الفريخة هو الحائز بصفة مباشرة وغير مباشرة على الأغلبية في رأس مال الشركة المذكورة، مما حتم استدعاءه لتدارس إمكانية قيامه بعرض عمومي للسحب طبقا لأحكام الفصل 175 من الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس،

وحيث حضر المعني بالأمر بتاريخ 17 أوت 2015 ووافق على القيام بعرض عمومي للسحب بهدف إقتناص الأسهم التي تم اكتتابها في إطار عملية الترفيع في رأس مال شركة "سيفاكس آرلاينز" وإدراجها بالسوق البديلة لبورصة موضوع نشرة الاصدار والإدراج المؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية في 17 أفريل 2013، والتي ليست بحوزته وعدها 2.402.671 سهما بسعر 3,900 دينار للسهم الواحد، وهو آخر سعر إغفال قبل تعليق تداول الأسهم ابتداء من 18 نوفمبر 2014،

وبعد الاطلاع على المكتوب الصادر عن المعني بالأمر الوارد على هيئة السوق المالية بتاريخ 20 أوت 2015 والمتضمن تجديد التزامه بالقيام بالعرض العمومي للسحب مقابل توفر جملة من الشروط التي عدها للوفاء بالتزامه المذكور .

وترتيبا على كل ما سبق وحماية لحقوق ومصالح بقية حاملي أوراق المساهمة في رأس مال شركة "سيفاكس آرلاينز"، طبقا لما تتمتع به هيئة السوق المالية من صلاحيات في هذا المجال،

وبعد تداول مجلس هيئة السوق المالية في خصوص الملف في جلسته بتاريخ 21 جويلية 2015 وموافقته على دعوة المعنى بالأمر للقيام بعرض عمومي،

قرار ما يلي :

الفصل الأول : يلزم السيد محمد الفريخة، بوصفه المالك للأغلبية في رأس مال شركة "سيفاكس آر لاينز"، بالقيام بعرض عمومي للسحب بهدف اقتناص الأسهم التي تم اكتتابها في إطار عملية الترفيع في رأس مال شركة "سيفاكس آر لاينز" عن طريق المساهمة العامة وإدراجها بالسوق البديلة للبورصة موضوع نشرة الاصدار والإدراج المؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية في 17 أفريل 2013 والتي ليست بحوزة المعنى بالأمر.

الفصل الثاني : يتم إنجاز العرض العمومي للسحب المشار إليه حسب الشروط التالية:

- سعر العرض: 3,900 دنانير للسهم الواحد
- عدد الأسهم المعنية بالعرض : 2.402.671 سهما
- مدة العرض العمومي للسحب: من 21 سبتمبر 2015 إلى 30 أكتوبر 2015 بدخول الغاية.

الفصل الثالث : في نهاية العرض ومهما كانت نتائجه يقع التصرير بشطب مجموع أوراق المساهمة في رأس مال شركة "سيفاكس آر لاينز" من الإدراج بالسوق البديلة للبورصة.

الفصل الرابع: ينشر هذا القرار بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية ويبلغ إلى المعنى بالأمر.



رئيس هيئة السوق المالية

الإمضاء: صالح الصاير